

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم
الإيكولوجية



الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية
الدورة الثالثة

بون، ألمانيا، ١٢-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

برنامج العمل الأولي: وثائق تحديد نطاق التقييمات
الإقليمية، وتدهور الأراضي واستصلاحها، ووضع
مفاهيم للتقييم

تقرير بشأن عملية تحديد النطاق الإقليمي لمجموعة من التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية
(الناتج ٢ (ب))

مشروع التقرير التكميلي لتحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
لأفريقيا

مذكرة من الأمانة

في الإطار العام لتقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية (IPBES/3/6/Add.1) يحدد المرفق بهذه المذكرة مشروع التقرير التكميلي لتحديد النطاق للتقييم
الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أفريقيا. وأعد هذا التقرير فريق الخبراء المتعدد التخصصات
والمكتب على أساس نتائج العملية الإقليمية المشتركة لتحديد النطاق التي أُجريت استجابة للمقرر م ح د-٢/٥
(أنظر IPBES/3/6 للمزيد من التفاصيل بشأن هذه العملية). ويحدد مشروع التقرير التكميلي لتحديد النطاق
الخصائص المحددة لأفريقيا التي ينبغي تقييمها ليصبح التقييم مفيداً للسياسات.

تحديد النطاق للتقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأفريقيا

أولاً - النطاق، والحدود الجغرافية، والأساس المنطقي، والمنافع، والافتراضات

ألف - النطاق

١ - في الإطار المحدد في مشروع التقرير العام لتحديد النطاق للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES/3/6/Add.1)، سيركز التقييم الأفريقي على الأولويات المواضيعية، بما فيها السلسلة المترابطة للغذاء والطاقة والمياه وسبل المعيشة، وتدهور الأراضي، ومستجمعات المياه إلى السواحل، والاستخدام المستدام والحفظ، والأنواع الغازية. وسيشمل التقييم أيضاً المواضيع الشاملة التالية التي ينبغي معالجتها، عند الإقتضاء، كجزء من الأولويات المواضيعية الواردة أعلاه، وهي الاتفاقات التجارية، والاستثمار الأجنبي، وصحة البيئة، والأمراض الحيوانية.

باء - الحدود الجغرافية للتقييم

٢ - سيشمل التقييم بعض البلدان والأقاليم في خمس مناطق دون إقليمية:

المناطق دون الإقليمية	البلدان والأقاليم
شرق أفريقيا والجزر المحاورة	جزر القمر، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، وجزيرة ماويت ^(١) وريونيون ^(١) ، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وجنوب السودان، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة
الجنوب الأفريقي	أنغولا، وبوتسوانا، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، وسوازيلاند، وزامبيا، وزمبابوي
وسط أفريقيا	بوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وغابون، وسان تومي وبرينسيبي
شمال أفريقيا	الجزائر، ومصر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، والسودان، وتونس، والصحراء الغربية
غرب أفريقيا	بنن، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوغو

(أ) أقاليم ما وراء البحار.

جيم - الأساس المنطقي

٣ - في الإطار العام المحدد في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يحدد هذا الجزء الأساس المنطقي الخاص بمنطقة أفريقيا. وتتسم أفريقيا بتنوع بيولوجي هائل، ونظم إيكولوجية متنوعة تتراوح من البيئات الصحراوية إلى الغابات الاستوائية المطرية، والمناطق الجبلية الأفريقية، والموائل البحرية. وهناك أيضاً تنوع بشري كبير يشمل ما يزيد على ١٥٠٠ لغة وجماعات ثقافية تمثل تراثاً غنياً وثروة من المعارف الأصلية والمحلية نابعة من أطول تاريخ للتفاعل بين

البيئات البشرية. وهذه التفاعلات تتسم بأكبر قدر من الحدة في منطقة أفريقيا حيث يعتمد الناس بشكل كبير على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وستفضي طبيعة هذه التفاعلات إلى تدهور التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إذا لم يعاد تركيزها لاستغلال منافع الطبيعة للبشر بقدر أكبر من الكفاءة، وفي نفس الوقت ضمان الاستدامة وقدرة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية على الانتعاش. وتسلط الأولويات المواضيعية المشار إليها في الجزء (أولاً-ألف) الضوء على تراث التنوع البيولوجي-الثقافي الفريد للمنطقة، وأيضاً على الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في تحسين سبل المعيشة في إطار التغير الديموغرافي (النمو السكاني، والعلاقات بين الجنسين، والتوسع الحضري)، والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر. وينبغي أن تركز المنطقة على الروابط بين التنوع البيولوجي ووظائف النظام الإيكولوجي ومنافع الطبيعة للبشر، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل الإنصاف، والعلاقات الاجتماعية، والقيم الروحية، والهوية/التنوع الثقافي. علاوة على ذلك، ينبغي تسليط الضوء على أثر القرارات الاستثمارية على حالات عدم المساواة من حيث إمكانية الحصول على منافع الطبيعة واستخدامها، وآثار حالات عدم المساواة على رفاه الإنسان، والعلاقات الاجتماعية، والقيم الروحية، والهوية الثقافية. ومن المهم أيضاً بالنسبة للمنطقة تحديد آثار التجارة والاتفاقات التجارية على السيادة الإقليمية، وكيفية تأثيرها على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وينبغي أن ينظر التقييم في ماهية السياسات والعوامل المؤسسية المحركة الداخلية الخاصة بالمنطقة، مقارنة بالعوامل المحركة الخارجية ذات الآثار الداخلية.

دال - المنافع

٤ - في إطار المنافع العامة المحددة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يحدد هذا الجزء المنافع المحددة الخاصة بمنطقة أفريقيا. وسيحدد التقييم الأولويات الرئيسية التي ستساعد مقرري السياسات على وضع حلول سياسية لتلبية الاحتياجات الخاصة بمنطقة أفريقيا ككل، فضلاً عن المناطق دون الإقليمية الخمس وعناصرها الوطنية. وستساعد المعرفة الناتجة عن التقييم، فضلاً عن التوصيات في مجالي السياسات والإدارة الحكومات والمؤسسات الأفريقية على تصميم استراتيجيات تلي الأهداف الرامية إلى تحقيق الاستدامة والمحافظة الواردة في أهداف آيشي للتنوع البيولوجي، وأهداف التنمية المستدامة التي ستصبح سارية المفعول في عام ٢٠١٥. وسيكون التقييم أيضاً موضع اهتمام المؤسسات المشاركة في السياسات الخاصة بالتجارة بين البلدان الأفريقية، والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وسياسة المحافظة والتنمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية في شرق أفريقيا، ولجنة الغابات لوسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستكون أيضاً المعارف والتوصيات الناتجة عن التقييم مصادر معلومات هامة لأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم القطاع الخاص المعني بحالة التنوع البيولوجي في أفريقيا ومستقبله المستدام. ويمكن أيضاً لمنظمات المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والأفراد أن يجدوا في هذه الوثيقة مصدراً مفيداً للمعلومات التي تربط التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أفريقيا برفاه البشر.

هاء - الافتراضات

٥ - في إطار الافتراضات العامة المحددة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يحدد هذا الجزء الافتراضات المحددة الخاصة بمنطقة أفريقيا. وتشمل الافتراضات التي يستند إليها التقييم الاعتماد الأساسي على توفر الخبرة الأفريقية الضرورية ذات القدرة والاستعداد للمساهمة في المبادرة، والموارد الكافية، بما في ذلك الموارد المالية. ومن

العناصر الأساسية لهذا التقييم إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات العالمية ونظم الرصد وتوفرها، بما في ذلك المعلومات ذات الصلة عن منطقة أفريقيا. ولضمان أن تتسم الوثيقة بأعلى مستوى من الجودة، ينبغي أن تنتهج مراكز التنسيق الوطنية والمراقبون نهجاً استباقياً فيما يتعلق بترشيح خبراء يتمتعون بأعلى درجات الكفاءة. ونظراً للحاجة الشديدة لبناء القدرات في المنطقة، هناك افتراض آخر بأن التعاون فيما بين البلدان، وخبرائها، ومؤسسات البحث سيكون لازماً لضمان المشاركة العادلة لكل البلدان في التقييم. وستكون هناك أيضاً حاجة إلى استقاء البيانات من المشورات غير الرسمية والاعتماد بقدر كبير على المعارف الأصلية والمحلية لسد الثغرات في المعرفة العلمية والأخذ بمنظور مختلف للفهم العلمي لحالات التفاعل والترايط بين الطبائع البشرية.

ثانياً - مخطط الفصول

٦ - سيتبع التقييم في منطقة أفريقيا مخطط الفصول بالصيغة الواردة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ولكنه سيركز بصفة خاصة على نطاق خاص بالإقليم على نحو ما ورد أعلاه (أنظر الفرع أولاً).

ثالثاً - مجموعات البيانات الرئيسية

٧ - بالإضافة إلى المسائل العامة ذات الصلة بمجموعات البيانات المحددة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يحدد هذا الجزء المسائل المتعلقة بمجموعات البيانات الخاصة بمنطقة أفريقيا. وسيتم النظر في جميع مصادر المعلومات الملائمة عند إعداد التقييم لضمان أن يبرز التقييم بصورة شاملة الحالة الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وأن المعلومات وردت من مجموعة كبيرة من المصادر، بما فيها المؤسسات والمنظمات العالمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية.

رابعاً - الشراكات والمبادرات الاستراتيجية

٨ - بالإضافة إلى المسائل العامة ذات الصلة بالشراكات والمبادرات الاستراتيجية التي حددت في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يحدد هذا الجزء المسائل المتعلقة بالشراكات والمبادرات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة أفريقيا. وسيتم إعداد خريطة تحديد أصحاب المصلحة لتحديد المجموعات التالية: وكالات التنسيق التي تقدم المساعدة التقنية في أثناء عملية التقييمات، ومراكز البيانات/المؤسسات العلمية التي توفر المعارف والبيانات، والاستشاريين، والجهات التي تقدم الدعم الهيكلي للعملية، وجماعات التعاون الاقتصادي، والجهات التي توفر البيانات والمعارف في القطاع الخاص، والممولين المحتملين، والشبكات/الشركاء في مجال التعاون التقني من أجل توفير قدر أكبر من الدعم في مجال توفير البيانات، والطرق والموارد، ووكالات الأمم المتحدة، والبرامج الدولية للبحوث، والشركاء في مجال التوعية.

خامساً - الهيكل التشغيلي

٩ - كما أُشير إليه في تقرير تحديد النطاق العام، ستكون هناك حاجة إلى تحديد أفضل الهياكل التشغيلية القادرة على إنجاز التقييمات الإقليمية في أفريقيا، بما في ذلك مكون بناء القدرات. ويمكن إنشاء وحدة دعم تقني خاصة بمنطقة أفريقيا لتنسيق عملية الإنجاز بالعمل كجزء من الأمانة.

سادساً - العملية والجدول الزمني

١٠ - ترد العملية والجدول الزمني في مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

سابعاً - تقدير التكاليف

١١ - يرد تقدير التكاليف في مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

ثامناً - الاتصالات والتواصل

١٢ - بالإضافة إلى ما حُدد في مشروع تقرير تحديد النطاق العام في أفريقيا، سيتسم دور وحدات الدعم التقني، ومراكز التنسيق الإقليمية، والمراكز الإقليمية ودون الإقليمية، ومراكز الامتياز بأهمية بالغة. وسيتم وضع مجموعة أهداف وغايات واضحة لاستراتيجية الاتصالات والتواصل ذات الصلة بمنطقة أفريقيا. ويُوصى بتنفيذ استراتيجية التخطيط والاتصالات الخاصة بأصحاب المصلحة بالتعاون مع اختصاصيين في مجال علوم الاتصالات، ويمكن أن يتم ذلك بفضل الشراكة مع مؤسسات من قبيل شبكة تطوير العلم. وينبغي نقل نتائج التقييم إلى أصحاب المصلحة باللغات المناسبة، ويتعين أن تكون هذه النتائج متاحة وذات صلة بالمجالين الثقافي والسياسي. علاوة على ذلك، ينبغي استخدام أدوات ملائمة للاتصال والتواصل، بما في ذلك المعلومات الحديثة وتكنولوجيات الاتصالات، ومحافل وسائط الإعلام، مثل شبكات التواصل الاجتماعي، والمواقع الشبكية العلمية، ووسائط الإعلام الأخرى.

تاسعاً - بناء القدرات

١٣ - كما أُشير إليه في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، سيدعم برنامج عمل المنبر أنشطة بناء القدرات بالصيغة التي تنفذ بها فرقة العمل المعنية ببناء القدرات هذا البرنامج. وستتم مواصلة أنشطة بناء القدرات مع برنامج عمل فرقة العمل، وستنفذ بصورة مستمرة على مدى فترة عملية التقييم. وستكون هذه العملية عملية تعليمية. سيُنفذ بناء القدرات بفضل الشراكات، وسيستهدف المستويين الفردي والمؤسسي على حد سواء. وتشمل بعض الأولويات الرئيسية التي حُددت في مجال بناء القدرات في أفريقيا ما يلي: زيادة القدرات على تنفيذ واستخدام التقييمات الوطنية والإقليمية؛ وتحسين القدرات من أجل صياغة السياسات؛ وإمكانية الحصول على البيانات والمعلومات والمعارف وإنشاء هذه البيانات والمعلومات وتكوين المعارف والدروس المستفادة؛ وزيادة القدرات من أجل مشاركة أطراف متعددة مشاركة ذات مغزى؛ وتطوير القدرات للجمع بين العلم والمعارف المحلية؛ وتحسين القدرات من أجل التواصل والتعاون عبر الحدود والمتعدد التخصصات؛ وبناء القدرات لتحسين قدرات الموارد البشرية وقاعدة المهارات؛ وتعزيز القدرات على مشاركة المنبر مشاركة فعالة في التقييمات.